المركز البزيوي للبخوث والانماء

الهيئة الأكاديميّة المشتركة قسم الاجتماع والاقتصاد

الفرع: الاجتماع والاقتصاد نموذج رقم 10 المدة: ثلاث ساعات

الشهادة: الثانوية العامة

المّادة: مسابقة في مادة الاقتصاد

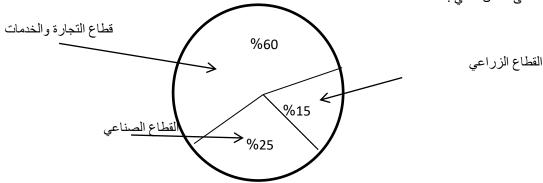
نموذج مسابقة (يراعي تعليق الدروس والتوصيف المعدّل للعام الدراسي 2016 - 2017 وحتى صدور المناهج المطوّرة)

المجموعة الأولى إلإلزامية: إستعمال مفاهيم وتقنيات إقتصادية (8 علامات)

1- إختر السياسة التي لا تتناسب مع المجموعة أدناه وعلَّل الإجابة: (0.5 علامة)

السياسة الحمائية – سياسة مكافحة البطالة – السياسة الزراعية – سياسة مكافحة التضخم المالي .

2- إثر سياسة الدولة تجاه تنمية القطاعات الإقتصادية في بلد ما، تبين أنَ التقديمات المقدمة لهذه القطاعات الإقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي جاءت على الشكل التالي:



- 1.2- إستنتج من الرسم البياني أعلاه مشكلة تنموية ناتجة عن سياسة الدولة. (0.25 علامة)
 - 2.2- بيّن إنعكاس هذه المشكلة على الوضع الإقتصادي. (0.5 علامة)
 - 3- يعاني القطاع الصناعي في لبنان من بعض المشاكل المشتركة منها:
 - إرتفاع كلفة الإنتاج الصناعي .
 - صعوبة تمويل المشاريع الصناعية.
 - . منافسة الصناعات الأجنبية للإنتاج المحلي.
 - 1.3- إقترح لكل مشكلة من المشاكل الواردة أعلاه إجراء مناسباً لحلّها. (0.75 علامة)
- 2.3- بيّن كيف أنّ تطبيق الإجراءات مجتمعة يساهم في خلق فرص عمل جديدة. (0.75 علامة)
- 4- قدّم مدير قسم المبيعات في إحدى الشركات الكبرى استقالته بعد حصوله على فرصة عمل في الخارج إضطرته إلى مغادرة البلد حيث ترك الشركة في وقت غير ملائم، ممّا أوجب اجتماع سريع لمجلس ادارة الشركة لإتخاذ قرار مناسب بهذا الخصوص.
 - 1.4 حدّد طبيعة القرار الذي سيتخذه مجلس الادارة في الشركة وبرّر الإجابة. (0.5 علامة)
 - 2.4 سمّ إحدى الطرق التي يمكن للشركة إستخدامها للتوصل إلى قرار صحيح مستنداً إلى آراء مجلس الادارة،

وأذكر شرطين لنجاح تطبيقها (0.75 علامة)

- 5- يبلغ عدد سكان منطقة 10000 نسمة، 20% منهم فئة غير ناشطة إقتصادياً، ويبلغ عدد القوى العاملة الفعلية 7000 نسمة.
 - 1.5 إحتسب عدد العاطلين عن العمل غير إرادياً في هذه المنطقة. (0.5 علامة)
 - 2.5 احتسب معدل البطالة. (0.5 علامة)
 - 6 نبلغ دالة الإستهلاك في بلد ما : اس = 0.7 د + 500
 - أما الإستثمار فيساوي 10 % من قيمة الدخل.
 - فاذا علمت ان الادخار يساوي الاستثمار:
 - 1.6 إحتسب قيمة الدخل . (0.5علامة)
 - 2.6- احتسب الميل الوسطى والميل الحدي للاستهلاك. (علامة واحدة)
- 7- إشترى راجي آلة جديدة بقيمة 000 30 و.ن، سدّد من ثمنها 20 % نقداً وقسّط الباقي على 6 دفعات سنوية متساوية، من المتوقع أن تحقق الآلة إيرادات سنوية بقيمة 000 و.ن وذلك خلال 8 سنوات.

حدّد اذا كان شراء الآلة إستثماراً مربحاً في حال بلغ معدل الفائدة السنوي 8 % برّر إجابتك بالحسابات اللازمة. (1.5علامة)

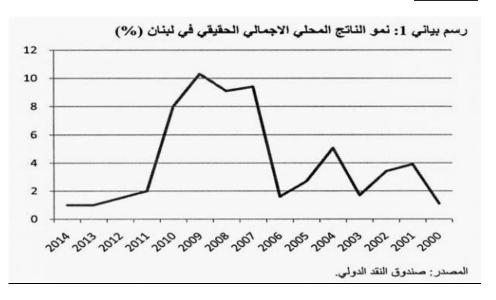
المجموعة الإختيارية الأولى: تحليل مستندات إقتصادية (12 علامة)

مستند رقم 1:

إنّ الإقتصاد اللبناني هو إقتصاد يعتمد على المبادرة الفردية ضمن شروط محددة والإنفتاح على العالم الخارجي مع تحرك مناسب للرساميل والعمالة. يستحوذ القطاع الخاص على أكثر من 75% من إجمالي أعمال الاقتصاد ويشغل رساميل في كل القطاعات الاقتصادية ويعتبر عماد الإنماء الإقتصادي. والقطاع المصر في الحر هو أكثر من ضعف القطاع الاقتصادي. وبسبب الوضع الإقليمي والمحلي، واجه الإقتصاد اللبناني بعض التباطؤ في العام 2006. وانكمش النمو بسبب انخفاض الاستهلاك والرساميل المستثمرة فيه. ولكنّ الحكومة الحالية وضعت خطة نهوض إقتصادي تعتمد على تحسين المداخيل للأفراد وإعادة الثقة بالأوضاع لتشجيع الاستهلاك وتدفق الاستثمارات معتمدة على الإمكانات الضخمة والتي تستعمل أقل من على تحسين المداخيل للأفراد وإعادة الثقة بالأوضاع لتشجيع الاستهلاك وتدفق الاستثمارات معتمدة على الإمكانات الضخمة والتي تستعمل أقل من قدر إتها الفعلية.

المصدر: 2014ar.wikipedia.com بتصرف

مستند رقم 2:

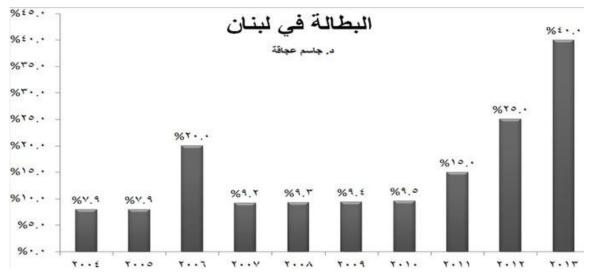


مستند رقم 3:

حركة الاستيراد والتصدير بين 2008 و2013			
العجز التجاري	تصدير	استيراد	مليون دولار
12659	3478	16137	2008
12758	3484	16242	2009
13711	4253	17964	2010
15893	4265	20158	2011
16797	4483	21280	2012
17265	3936	21228	2013
+4606	+485	+5091	لفرق بين 2008 و 2013

المصدر: 2014 <u>-www.al-akhbar.com</u>

مستند رقم 4:



المصدر: 2014 -www.kesserwen.org

بالعودة إلى المستندات الواردة أعلاه، أجب على الأسئلة التالية:

1 - بالعودة إلى المستند رقم 1 .

1.1 - إستنتج النظام الإقتصادي المعتمد في لبنان وبرّر الإجابة. (0.5 علامة)

2.1 - سمّ السياسة الإقتصادية التي وضعتها الحكومة إثر إنكماش النمو في لبنان وبرّر الإجابة. (0.5 علامة)

3.1 - بين الإنعكاس الإيجابي لهذه السياسة على المدى القصير على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي بعد العام 2006 في لبنان وذلك من خلال معطيات المستندين : 2 و 4. (علامة واحدة)

2 - ورد في المستند رقم: 1 (.....) بسبب الوضع الإقليمي والمحلي، واجه الإقتصاد اللبناني بعض التباطؤ في العام 2006، إربط بين تدهور الوضع الإقليمي والمحلى والتباطؤ الإقتصادي . (علامة واحدة)

- 3 بالعودة إلى المستند رقم 2:
- 1.3 سمّ المرحلة من الدورة الإقتصادية التي مرّ بها لبنان بين عامي 2005 و2006 وبرّر الإجابة بدلالة مستخرجة من المستند. (0.5 علامة)
 - 2.3 بيّن إنعكاس هذه المرحلة على الوضع الإجتماعي في لبنان وبرّر الإجابة بدلالة من المستند رقم 4. (علامة واحدة)
 - 4 بالعودة إلى المستند رقم 3:
 - 1.4 بين واقع العجز التجاري منذ العام 2008 وبرّر الإجابة. (علامة واحدة)
 - 2.4- اشرح الرابط بين تطبيق السياسة الاقتصادية الواردة في مستند رقم 1 والمشكلة المطروحة في المستند رقم 3 . (علامة واحدة)
- 5 بالعودة إلى المستند رقم 4، إشرح إنعكاس تفاقم المشكلة الإجتماعية ما بين 2011 و 2013 على معدلات النمو الإقتصادي الواردة في المستند رقم 2. (علامة واحدة)
 - 6- بالعودة إلى المستندات أعلاه ، أكتب نصاً إقتصادياً تقترح فيه:
- سياسة مناسبة لتخطي المشكلة الإجتماعية والمشكلة الإقتصادية التي يمر بها لبنان منذ العام 2011 والتي يشير إليها المستندان رقم 1 و2 ، ذاكراً أربعة إجراءات ضمنها، رابطاً بين تطبيق الإجراءات والأهداف المرجوة .
 - سياسة مناسبة تطبق على المدى القصير لمعالجة المشكلة الإقتصادية الواردة في المستند رقم 3، ذاكراً إجرائين ضمنها، رابطاً بين هذين الإجرائين والهدف . (4.5 علامة)

المجموعة الإختيارية الثانية: دراسة موضوع اقتصادي: (12 علامة)

المستند رقم (1)

كانت الكلفة الاجتماعية لسياسات التحوّل من الاقتصاد الريفي الى اقتصاد التجارة والخدمات باهظة جداً. فقد ادت الى افراغ الريف من سكانه وتدهور القطاع الزراعي ونشوء احزمة بؤس في ضواحي العاصمة والمدن الكبيرة، وحالت دون التوزيع العادل لعائدات النمو، وبالتالي تعاظم التفاوت الاجتماعي والاقتصادي مناطقياً وقطاعياً. اما اهم الثغرات التي ظهرت فهي: بقاء نحو 45 % من اللبنانيين دون حماية اجتماعية و ارتفاع تكلفة الخدمات الصحيّة والتعليميّة مقابل تدنى المستوى والنوعية،...

المصدر: اصلاح السياسات الاجتماعية: من الدعم الانتقائي الى الرعاية الشاملة- السفير 5-5-2012

المستند رقم (2)

التنمية البشرية في لبنان:

وهو يحتل بذلك المرتبة الرابعة عالمياً بعد أشارت بيانات الأمم المتحدة أنّ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في لبنان هو 81.1 أندورا 83.52 عاماً ماكاو 82.27 عاماً واليابان 82.02. أمّا بالنسبة لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي للفرد على تعادل القيمة الشرائية للفرد الواحد في السنة، نجد أنّ قيمة هذا الناتج في لبنان هي 17170 \$ بحسب البيانات الحقيقية للبنك الدولي للعام 2013 وقد حلّ لبنان في المرتبة 65 في التصنيف العالمي الذي أشار أنّ قيمة هذا الناتج في قطر للعام نفسه هي 131758 \$ وقد إحتلت بذلك المرتبة الأولى كما إحتل لوكسمبورغ المرتبة الثانية حيث بلغ الناتج 90790 \$. إنّ نسبة المحصلين (المتعلمين) قد وصلت في لبنان إلى 88.3 % في العام 2012 وإحتل المرتبة 91 عالمياً في حين أنّ هذا المعدل قد بلغ في كوبا 99.8 % (المرتبة الأولى عالمياً) وبلغت النسبة في أستراليا 99 %

المرجع: ترتيب الأمم المتحدة والبنك الدولي 2013.

انطلاقاً من المستندات ومن معلوماتك المكتسبة، عالج هذا الموضوع:

مبيناً نوع النمو الذي يظهره المستند رقم (1)، ومقترحاً اجراءً ضمن السياسة النقدية من شأنه المساهمة في معالجة هذا الوضع والحد من تدهور القطاع الزراعي، رابطاً بين الاجراء والهدف المرجو.

مظهراً الانعكاس السلبي لاهم الثغرات الناتجة عن التحول من الاقتصاد الريفي الى اقتصاد التجارة والخدمات على الوضع الاقتصادي.

مقيماً واقع التنمية البشرية في لبنان بالمقارنة مع واقع التنمية البشرية للدول الاخرى في المستند رقم (2)، ومقترحاً السياسة التنموية المناسبة لمعالجة المشكلة الواردة في المستندين رقم 1 و2، ذاكراً ثلاثة اجراءات ضمن هذه السياسة، مبيناً الانعكاس الايجابي على الوضع الاقتصادي لكل اجراء.

شارحاً كيف يمكن ان تساهم هذه الاجراءات مجتمعة (في السؤال 1و 3)على الحد من المشكلة الديمو غرافية الواردة في المستند رقم (1).

المادة: مسابقة في مادة الاقتصاد الشهادة: الثانوية العامة الفرع الاجتماع والاقتصاد نموذج رقم 10

المدّة: ثلاث ساعات

الهيئة الأكاديمية المشتركة قسم الاجتماع والاقتصاد



أسس التصحيح (تراعي تعليق الدروس والتوصيف المعدّل للعام الدراسي 2016 - 2017 وحتى صدور المناهج المطوّرة)

المجموعة الأولى إلإلزامية: إستعمال مفاهيم وتقنيات إقتصادية (8 علامات)

- 1- السياسة الزراعية: لأنها سياسة بنيوية وليست سياسة ظرفية. (0.5 علامة)
 - 2- 1.2- نمو غير متوازن (0.25 علامة)
- 2.2 نمو غير متوازن يؤدي إلى تراجع الإستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة، تراجع الإنتاج وتراجع معدل النمو الإقتصادي (0.5 علامة)
 - 3- 1.3 تخفيض أسعار المواد الأولية والطاقة.
 - فتح مصارف متخصصة لإعطاء قروض ميسرة للصناعيين.
 - رفع الدولة الرسوم الجمركية على البضاعة المستوردة (أو: الكوتا) (0.75 ربع علامة على كل إجابة صحيحة)
 - 2.3- تطبيق هذه الإجراءات يؤدي إلى تخفيض كلفة الإنتاج في القطاع الصناعي، مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للقطاع، (0.25) زيادة الطلب على الإستهلاك، زيادة الإستثمار، (0.25) خلق فرص عمل وتخفيض البطالة. (0.25)
 - 4 1.4- قرار تكتيكي. (0.25 علامة). التبرير: محدود بالقسم على مستوى الادارة الوسطى. (0.25 علامة)
 - 2.4- العصف الذهني. (0.25 علامة)
 - أن يكون المشاركون من مستوى ادارى متقارب.
 - أن يكون المشارك حر وغير مقيد في أفكاره . او ان لا يتعدى عدد المشاركين 12 شخصاً (0.5 علامة)
 - 5- 1.5- الفئة الناشطة: 2000- 2000 الفئة الناشطة:

عدد العاطلين عن العمل غير ارادياً: 8000 – 7000 = 0.5). علامة)

(معدل البطالة يساوي: 0.5 \times 100 علامة) \times 2.5 معدل البطالة يساوي -2.5

0.7R + 500 - 6

I=10~%~R R=0.7~R+500+0.1R R=O.8R+500 0.2~R=500 (3.2) R=500/0.2=2500

- الميل الوسطي للاستهلاك= الاستهلاك الاجمالي: الدخل الاجمالي = (0.5)+ (0.5)+ (0.5)= (0.5) = (0.5)+ (0

الباقى: 24000 = 6000-30000 و.ن

القسط السنوي: 6/24000 = 4000 و.ن (0.25 علامة)

$$V_0 = E \frac{1 - (1+i)^{-n}}{I}$$

$$V_0 = 4000 \ \frac{1 - (1 + 0.08)^{-6}}{I}$$
 (اکلاف) $V_0 = 18491$ و.ن $V_0 = R \ \frac{1 - (1 + i)^{-n}}{I}$

$$V_0 = 7000 \ \frac{1 - (1 + 0.08)^{-8}}{I}$$
 (ایرادات) $V_0 = 40226$ و.ن V_0

 $V_{0} = 0.5$ (إيرادات) $V_{0} = 0.5$ (أكلاف) $V_{0} = 0.5$ الأولى $V_{0} = 0.5$ إذاً شراء الآلة إستثماراً مربحاً

المجموعة الإختيارية الأولى - تحليل مستندات (12علامة)

- 1

- 1.1- النظام النيو ليبرالي (0.25) التبرير: المبادرة الفردية ضمن شروط محددة أو تحرك مناسب للرساميل... (0.25 علامة)
 - 2.1 سياسة النهوض الإقتصادي عبر تعزيز الطلب على الإستهلاك التبرير: تحسين مداخيل الافراد. (0.5 علامة)
- 3.1 نجحت هذه السياسة في مساعدة لبنان على رفع معدل النمو الإقتصادي خلال العام 2007 و 2008 (0.5 علامة) حيث مرّ لبنان في مرحلة عودة النمو (مستند رقم 2) ، وإرتفاع معدل النمو ما بين %2 إلى 9% مما ساهم في إنخفاض معدل البطالة في العام نفسه من 20% إلى 9,2% عام 2007 و 9.3% عام 2008 . (0.5 علامة)
 - 2 تدهور الوضع الإقليمي والمحلي أدى إلى تهديد السلم الأهلي \rightarrow هروب الرساميل وإحباط الإستثمار \rightarrow الإنتاج \rightarrow معدل النمو الإقتصادي. (علامة واحدة)
 - 1.3 الإنكماش الإقتصادي. (0.25 علامة)

التبرير: تراجع النمو الاقتصادي من 4 إلى 2 %. (0.25 علامة)

2.3 - إن الإنكماش الإقتصادي هو نتيجة لتراجع الاستثمارات (0.5 علامة) $\downarrow \downarrow \downarrow$ فرص العمل $\downarrow \downarrow \uparrow$ إرتفاع البطالة وهذا ثابت في المستند رقم 4 حيث \uparrow معدل البطالة إلى 20 % في العام 2006 . (0.5 علامة)

- 4

4.4 - 1 إرتفاع العجز في الميزان التجاري مع تطور السنوات. (0.5 علامة)

بسبب تفوق الإستيراد على التصدير خلال كافة السنوات. (0.25 علامة)

العجز في الميزان التجاري في العام 2008 : 12,659 وفي العام 2013 : 17,265 علامة)

2.4 – تطبيق سياسة نهوض اقتصادي تعتمد على تحسين المداخيل الواردة في المستند رقم $1 \to |$ لى زيادة السيولة المتداولة $\to |$ إلى زيادة القدرة الشرائية (0.25 علامة) $\to |$ لى زيادة الطلب على الاستهلاك بالنسبة للعرض $\to |$ ارتفاع أسعار السلع الوطنية (0.25 علامة) $\to |$ إلى انخفاض قدرتها التنافسية مقابل السلع الاجنبية $\to |$ إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية (0.25 علامة) \to زيادة الاستيراد بالنسبة للتصدير $\to |$ إلى زيادة العجز في الميزان التجاري. (0.25 علامة)

5 - بسبب ↑ معدل البطالة بدءًا من العام 2011 ← إلى ل معدل النمو الإقتصادي إبتداء من هذا العام

↑ البطالة → ↓ القدرة الشرائية → ↓ الطلب على الإستهلاك → ↓ الإستثمار → ↓ الإنتاج → ↓ النمو الإقتصادي . (علامة واحدة)

6- سياسة النهوض الإقتصادي عبر تعزيز القدرة التنافسية للعرض. (0.5 علامة)

إجراءاتها: - توفير سوق تنافسية.

- مكافحة التضخم.

- تثبيت الرواتب والأجور

- تخفيض الفوائد على القروض المصرفية المعدة للإستثمار. (علامتان)

الربط : عند تطبيق هذه الإجراءات $\to \downarrow$ كلفة الإنتاج وزيادة الانتاجية $\to \uparrow$ القدرة التنافسية للإنتاج المحلي $\to \uparrow$ الطلب على الإستهلاك $\to \uparrow$

الإستثمار $\rightarrow \uparrow$ الإنتاج $\rightarrow \uparrow$ معدل النمو الإقتصادي . (0.5 علامة)

كذلك عند تطبيق هذه الإجراءات : \downarrow كلفة الإنتاج وزيادة الانتاجية \uparrow القدرة التنافسية للإنتاج المحلي \uparrow الطلب على الإستهلاك \uparrow الإستثمار \to خلق فرص عمل وبالتالى انخفاض البطالة. (0.5 علامة)

لمعالجة مشكلة العجز في الميزان التجاري: السياسة الحمائية على المدى القصير. (0.25 علامة)

الإجرائين: رفع الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة. (0.25 علامة)

أو فرض مواصفات تعجيزية على الاستيراد أو تحديد كمية الاستيراد.

الربط: اعتماد إجرائين من هذه الإجراءات \rightarrow انخفاض الإستيراد بالنسبة للتصدير (الإستيراد < تصدير) \rightarrow تخفيض العجز في الميزان التجاري. (0.5) علامة)

المجموعة الإختيارية الثانية: معالجة موضوع اقتصادي (12 علامة)

1- المقدمة: (3 علامات): (علامتان للمضمون وعلامة للمنهجية)

أولاً: ينال الطالب العلامة الكاملة على المنهجية عند ذكره الاشكالية والنقاط الأساسية التي سيعالجها الموضوع.

ثانيا: المضمون (علامة واحدة)

- يتضمن تحديد مفهوم التنمية البشرية وواقع هذه التنمية اليوم في لبنان.
- تعيين العناصر الأساسية للتنمية البشرية (حصة الفرد من الناتج المحلي ، الأمل بالحياة عند الولادة ، مستوى التعليم ، المساواة بين المرأة

والرجل ...)

الاشكالية مع طرح النقاط الأساسية (علامة واحدة)

مثال: كيف تستطيع الدولة تحسين التنمية البشرية ؟ وما هي أهمية هذه التنمية على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي ؟

2 - جسم الموضوع: (7 علامات) (علامة للمنهجية و6 علامات للمضمون)

المنهجية: (علامة واحدة)

ينال الطالب النقطة الكاملة على المنهجية عند:

- عرض الفكرة الرئيسية في بداية الفقرة و اثباتها بالحجج و البر اهين المناسبة. (0.5 علامة)
 - ربط الفقرات بجملة انتقالية. (0.25 علامة)
 - مراعاة تسلسل الافكار وفق الخطوات المطروحة في المقدمة. (0.25 علامة)

المضمون: (6 علامات)

امو غير متوازن. (0.5) علامة -1

الاجراء: - خفض الفوائد على القروض المعدة للاستثمار في القطاع الزراعي (ضمن السياسة النقدية) (0.5 علامة)

الربط:

- تخفيض معدلات الفوائد على القروض المعدة للاستثمار في القطاع الزراعي تؤدي الى زيادة الطلب على القروض وتوفير السيولة للمزارعين مما يساهم في زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي وزيادة الانتاج الزراعي وتحقيق نموفي القطاع الزراعي.(0.5 علامة)
- 2- اهم الثغرات التي ظهرت فهي: بقاء نحو 45% من اللبنانيين دون حماية اجتماعية، ارتفاع تكلفة الخدمات الصحيّة والتعليميّة مقابل تدنى المستوى والنوعية
- 45% من اللبنانيين دون حماية اجتماعية انخفاض القدرة الشرئية لهذه الفئة ارتفاع تكلفة الخدمات الصحيّة والتعليميّة مقابل تدني المستوى والنوعية عدم قدرة معظم السكان الحصول على هذه الخدمات بسبب ارتفاع الكلفة اضافة الى تدني في مستوى ونوعية الخدمات (0.25 علامة) → انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي (0.25 علامة) → انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي (0.25 علامة) ضائمو النمو الاقتصادي. (0.25 علامة)
 - 3- تقييم واقع التنمية البشرية مقارنة بالدول الاخرى: (0.5 علامة)
- ايجابياً: أنّ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في لبنان هو 81.1 وهو يحتل بذلك المرتبة الرابعة عالمياً بعد أندورا 83.52 عاماً ماكاو 82.27 عاماً واليابان 82.02.
- سلبياً: الناتج المحلي الإجمالي للفرد في لبنان هي 17170 \$ بحسب البيانات الحقيقية للبنك الدولي للعام 2013 وقد حلّ لبنان في المرتبة 65 في التصنيف العالمي...و إنّ نسبة المحصلين (المتعلمين) قد وصلت في لبنان إلى 88.3 % في العام 2012 وإحتل المرتبة 96 عالمياً في حين أنّ هذا المعدل قد بلغ في كوبا 99.8 % (المرتبة الأولى عالمياً) وبلغت النسبة في أستراليا 99 %

- السياسة المقترحة: سياسة تنمية الموارد البشرية. (0.25 علامة) ، (0.25 علامة لكل اجراء)

أ - ارتفاع كلفة التعليم وتدنى المستوى:

الاجراءات: - تطبيق الدولة لقانون إلزامية التعليم ومجانيته حتى سن معينة

او تطوير المناهج التربوية وفق حاجات سوق العمل اليوم او زيادة النفقات العامة على التعليم.

ب - تدني حصة الفرد من الناتج المحلي او توزيع غير عادل لعائدات النمو او تدني الحماية الاجتماعية.

<u>الاجراء</u> – زيادة التقديمات الإجتماعية للأفراد .

ج- ارتفاع كلفة الخدمات الصحية وتدنى في المستوى والنوعية

الاجراء: زيادة النفقات العامة على الصحة والوقاية الصحية او انشاء المستشفيات والمستوصفات الحكومية وتكافؤ فرص الاستفادة

في جميع المناطق.

- الربط: (0.5 علامة لكل ربط)
- إنّ تحسين مستوى التعليم يؤدي إلى تأمين رأسمال بشري كفوء وماهر مما يؤدي إلى زيادة انتاجية العمل وزيادة الناتج المحلي، اضافة الى زيادة معدل النمو الإقتصادي .
- إنّ زيادة النقديمات الإجتماعية تؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية ، زيادة الطلب على الإستهلاك ، زيادة الإستثمار وتراجع البطالة وزيادة الإنتاج وزيادة معدل النمو الإقتصادي.
- زيادة النفقات العامة على الصحة ...تؤدي الى تحسين الوضع الصحي وبالتالي زيادة انتاجية العمل والناتج المحلي وبالتالي زيادة معدل النمو الإقتصادي .

4- انعكاس النتائج مجتمعة: ان هذه الاجراءات المقترحة في سياسة التنمية البشرية المستدامة اضافة الى تحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي في الريف مجتمعة تساهم تكوين رأس مال بشري كفوء وماهر وتحسين في قدرته الشرائية اضافة الى زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي وبالتالي توفير فرص عمل مما يحد من نسبة الهجرة. (0.5 علامة)

الخاتمة: (علامتان)

- المنهجية (0.5 علامة)
- المحتوى (1.5 علامة)
- المنهجية: الاجابة عن الاشكالية النتيجة.
- المضمون: تلخيص الافكار التي وردت في جسم الموضوع والمقدمة والاجابة على الاشكالية.